ندوة العدالة الإنتقالية
التجربة التونسية والتجارب المقارنة

- **فعالية دولية** تنظمها مبادرة لارجوع **بفندق المشتل** في تونس يومي **23 و 24 فيفري 2023**
- يومان من جلسات العامة وورش عمل وعروض حول العدالة الانتقالية

السياق:

في أعقاب ثورة 2011، اتخذت تونس الخيار الشجاع لمواجهة ماضيها من خلال الشروع في مسار العدالة الانتقالية مع اعتماد قانون في وقت مبكر من عام 2013 بشأن العدالة الانتقالية، وإنشاء - هيئة الحقيقة والكرامة - للتحقيق في انتهاكات الماضي؛ تلا ذلك إنشاء دوائر قضائية خاصة لتحديد المسؤولية الجنائية عن هذه الانتهاكات

كان هذا المسار، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، محفوفا بالصعوبات والعقبات منذ بدايته. لكن على الرغم من ذلك، تمكنت هيئة الحقيقة والكرامة من إحالة أكثر من 200 قضية إلى القضاء ونشر تقريرها النهائي في مارس 2019، والذي ونُشر في الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية في جوان 2020 بعد عام من التردد وبعد جهود كبيرة بذلها المجتمع المدني وكذلك جمعيات وعائلات الضحايا - اثنان من الفاعلين الرئيسيين الذين رافقوا مسار العدالة الانتقالية منذ خطواته الأولى. من ناحية أخرى، لا تزال الدوائر المتخصصة تواجه العديد من التحديات، بدءاً من نقص الموارد والدعم السياسي، ولكن الأهم من ذلك هو غياب غالبية المتهمين الذين يواصلون تجاهل العملية القضائية في صمت تام من طرف الحكومات المتعاقبة

تهدد القرارات الاستبدادية التي اتخذها قيس سعيد في 25 يوليو عملية العدالة الانتقالية أكثر من أي وقت مضى. وبالفعل، فإن تجميد البرلمان والمجلس الأعلى للقضاء وحلهما، واستبدال دستور 2014 بنص تمت صياغته بصفة أحادية لم تعد العدالة الانتقالية تظهر فيه، فضلاً عن التفكيك الشامل لمؤسسات الدولة والاعتداءات على استقلال القضاء تشكل جميعها مخاطر جدية وأرضية مناسبة لدفن المسار بشكل نهائي

مع المؤشرات الاقتصادية المقلقة وتزايد نسب الفقر والتهميش، تظل حالة الطوارئ في تونس اقتصادية. ويرجع ذلك إلى وضع عالمي صعب، ولكن أولاً وقبل كل شيء إلى غياب إصلاحات عميقة تهدف إلى كسر الفوارق الإقليمية والاجتماعية التي أصبحت أسوأ من أي وقت مضى. على الرغم من الخطاب الشعبوي والسيادوي، فإن السلطة القائمة تبدو غافلة عن دروس الماضي لأنها فشلت في تمييز نفسها عن السلط التي سبقتها وفي التفكير في نموذج تنموي جديد يقطع مع فخ الدين والنظام الريعي

Avocats Sans Frontières ASF
البوصلة
FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

بعد أكثر من عشر سنوات على الثورة، يتردد صدى الحاضر مع الماضي في تونس أكثر من أي وقت مضى: اتساع فجوة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق، عنف أمني، اعتداءات على حرية التعبير واستخدام العدالة كأداة... وقد لاحظ العديد من المراقبين السهولة التي حدث بها هذا التحول ودرجة قبول التونسيين والتونسيات للانتهاكات العديدة للحقوق والحريات ومحاولات هدم دولة القانون، بينما ألقوا باللائمة في هذه الأزمة التاريخية على طبقة سياسية أدارت ظهرها خلال السنوات الأخيرة لتطلعات الثورة من عمل وحرية وكرامة

هذه التطلعات، التي لا تزال تتردد رغم الظروف، تتناسب تمامًا مع محاور وأهداف العدالة الانتقالية. وبالفعل، فإن الكشف عن الحقيقة بشأن الانتهاكات الماضية، ومقاضاة مرتكبيها ، وجبر الضرر للضحايا ، وإنشاء ضمانات عدم التكرار ، وعمل الذاكرة وأخيرًا المصالحة ، كل ذلك كان من شأنه أن يعطي نفساً جديداً للثورة التونسية و على تعزيز الانتقال الديمقراطي، على تهدئة المجتمع وعلى تجنب المأزق الحالي

الغرض من هذا المؤتمر الدولي، من خلال يومين من المناقشات والمعارض والعروض، هو إعادة النظر في المبادئ الأساسية للعدالة الانتقالية، تقييم ما تم إنجازه في تونس، وإحياء العدالة الانتقالية والتأكيد على أهميتها في السياق الحالي. ستساعد المناقشات أصحاب المصلحة على تخيل الحلول المؤسسية والقضائية والقانونية التي من شأنها أن تسمح بطي صفحة الماضي وتمهيد الطريق لمستقبل ديمقراطي وشامل وعادل

سيتركز المؤتمر حول 5 محاور:

- المحور الأول: المسار القضائي والمساءلة
- المحور الثاني: عمل الذاكرة وكشف الحقيقة
- المحور الثالث: ضمانات عدم التكرار: جبر الضرر والإصلاحات
- المحور الرابع: الإرث الاستعماري والدين
- المحور الخامس: التهميش الاجتماعي والاقتصادي والانتهاكات البيئية

تقديم مبادرة لارجوع

لارجوع مشروع تنفذه منظمة **محامون بلا حدود** بالشراكة مع **البوصلة** و**المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية**. الهدف العام للمشروع هو **المساهمة في تنشيط مسار العدالة الانتقالية في تونس** من أجل معالجة انتهاكات الماضي وضمان عدم تكرارها

Avocats Sans Frontières ASF

البوصلة

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية